S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25576
12 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوضح موقفنا مرة أخرى بأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يملك مبررا علميا أو تقنيا أو قانونيا لنظر تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أطلب إلى مجلس الأمن أن يولي الاهتمام الواجب إلى الاستغلال الخطير لاتفاق الضمانات المنبثق عن الوكالة المذكورة.

وأود في هذا الصدد أن استرعي اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى مذكرة وزير الخارجية، المؤرخة ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ (S/25422، المرفق) والبيان المرفق المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ لوزير الطاقة الذرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأكون ممتنا اذا ما رتبتم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باك جيل يون
السفير
الممثل الدائم



130493 130493 130493 93-21176

مرفق

بيان من وزير الطاقة الذرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

بالاشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قدمت، بعد تنفيذ اتفاق الضمانات المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل من العام الماضي. تقريرا أوليا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المواد النووية قبل الموعد النهائي المحدد بموجب المادة ٦٢ من الاتفاق، وخضعت لست جولات من عمليات التفتيش المخصص من جانب الوكالة في أوائل شباط/فبراير للتحقق من سلامة واكتمال التقرير الأولي بموجب المادة ٧١ من الاتفاق، فإن الوزير يقول بالتالي:

"في هذه الفترة، هيأنا لفريق التفتيش الظروف الكافية بما يتيح التحقق من صحة واكتمال التقرير الأولي بفضل ما أظهرناه من درجة عالية من روح التعاون".

ومع ملاحظة أنه صدر رغم ذلك "قرار" غير مبرر باحالة قضيتنا إلى الأمم المتحدة بتهمة "عدم الامتثال لاتفاق الضمانات" وذلك في اجتماع لمجلس محافظي الوكالة، يعلن الوزير:

إن هذا أمر تكتنفه ملابسات غامضة، مما يدعو إلى إلقاء ضوء كاشف عليها. فمنذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بدأ بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة مفاجأة طرح المشكلة المصطنعة المتعلقة بـ "عدم الاتساق".

و "عدم الاتساق" هذا كان في جوهره مسألة ناجمة عن الاختلاف في طرق الحساب والتفسير والتقييم وهو ما نتج عن خطأ من جانب الوكالة. ولم يكن بحال من الأحوال اختلافا بين ما أعلناه وبين النتائج التي أسفر عنها تفتيش الوكالة.

وفي المفاوضات التي عقدت خلال التفتيش السادس، الذي جرى من ٢٧ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير، اعترف فريق التفتيش السبب الذي أدى إلى هذا الاختلاف، مما نجم عنه إلى حل مشكلة "عدم الاتساق" والتوصل إلى اتفاق يقضي بـ "إعادة فحص نتائج التفتيش الذي أجرته الوكالة ومواصلة المناقشة خلال فترة التفتيش القادم".

مع ذلك، وقبل أن يعيد فريق التفتيش فحص نتائج التفتيش، طلب المدير العام للوكالة رسميا يوم ٩ شباط/فبراير إجراء "تفتيش خاص" لنا وبهذا أعاق تقدم التفتيش المخصص الذي كان جاريا بغير عوائق كما أعاق سبيل المفاوضات الجارية حول حل "عدم الاتساق".

وقام بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اجتماع مجلس المحافظين بالربط بين "عدم الاتساق" الذي زعموه وبين "موقعين" بطريقة بعيدة عن التصور، ومضوا إلى حد استخدام الشرائح الزجاجية لكي يعرضوا "صورا ملتقطة بسواتل الاستخبارات" وهي صور مصطنعة قدمتها الولايات المتحدة التي تعد طرفا في حالة حرب تخوضهامع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في محاولة لتبرير زعمهم، وهو أمر لم يسبق له مثيل.

وفيما يتعلق بـ "صور الساتل"، فهي غير متسقة تماما مع الحقائق كما أن الشرح المتعلق بها شرح يتنافى مع المنطق.

وبرغم ما كان قد تأكد مباشرة بواسطة فريق التفتيش من خلال التفتيش الموقعي، بأنه لا "علاقة" بين المواقع العسكرية والمرافق النووية ذات الصلة، فقد حاول بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إقناع المحافظين، زاعمين بعناد، أن الخنادق التي تحيط بالمواقع العسكرية إنما تقدم "دليلا" واضحا عن علاقتها بالمرافق النووية.

ومن الأمور المزيفة تزييفا صارخا للغاية، صور الساتل التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية التابعة للولايات المتحدة عن محطتنا التجريبية للطاقة النووية وعما يسمى "ساحة اختبار جهاز التفجير النووي".

وكان فريق التفتيش التابع للوكالة قد أكد فى الموقع أن محطة الطاقة مزودة ببرج واحد لا برجين للتبريد وأنه توجد مرافق للتحويل توضح الطبيعة السلمية لأنشطتنا النووية وأن البرك الواقعة على طول النهر لا تشكل آثارا دالة على تفجيرات جهاز نووي.

ولكن في معرض وصف موقعينا العسكريين العاديين بأنهما "مرافق ذات صلة نووية" على أساس "صور سواتل الاستخبارات" المزيفة، عهد بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى نشر شائعات بأننا نرفض تفتيشا للمرافق المتعلقة بالأنشطة النووية.

وعندما طلب المدير العام للوكالة فجأة، في منتصف أيلول/سبتمبر من العام الماضي أن نسمح بالوصول الى موقعين غير متصلين بالأنشطة النووية على شكل زيارات يقوم بها بعض أعضاء فريق التفتيش التابع للوكالة، ممن كانوا في الموقع لتفتيش الجولة الثالثة، فقد جعلناهم يرون الموقع بنية صادقة آخذين بعين الاعتبار أن هذا لم يكن الطلب الأول من جانب المدير العام، بل إننا لم نرفض طلبهم غير المبرر بالوصول اليهما مرة أخرى.

وبرغم أن مفتشي الوكالة استخدموا مقياسا لجرعة الإشعاع بل وخريطة للطريق لالتماس اتجاه الموقعين، فلم يسعهم سوى أن يعترفوا بأن الموقعين ليسا متصلين بالأنشطة النووية.

ونحن مضطرون إلى التنبه لحقيقة أن هذه الزيارات من جانب الوكالة جاءت عقب "جلسة استماع مشتركة" لمجلسي البرلمان بالولايات المتحدة عقدته في وجود المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم ٢٢ تموز/يوليه من العام الماضي وفيهما تصاعدت دعوات من أجل إجراء "تفتيش اختياري" و "تفتيش خاص" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الانتباه خاصة للبيان الصادر مؤخرا عن بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه "إذا لم تكن قد اكتشفت مواد نووية في الموقعين العسكريين فإنها لا بد وأن تكون في مكان آخر".

وقد توصلنا الى معرفة بصورة أوضح في هذا السياق تفيد بأن بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية اخترعوا "عدم الاتساق" بفعل عملية الخداع التي مارستها الولايات المتحدة في محاولة لخنق جمهوريتنا، بل وقاموا بـ "الزيارات المفاجئة" على أساس "صور سواتل الاستخبارات المزيفة" كما أن طلب المدير العام إجراء "تفتيش خاص" و "القرار" غير المبرر الذي اتخذ في اجتماع مجلس المحافظين فيما يتعلق بهذا الأمر كلها قامت على أساس سيناريو مُعد سلفا.

إن اقتراح المدير العام بإجراء "تفتيش خاص" لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية و "القرارات" الصادرة في هذا الشأن عن اجتماعات مجلس المحافظين في ٢٥ شباط/فبراير و ١٨ آذار/مارس و ١ نيسان/ابريل، انما استندت الى "عدم الاتساق" الموهوم وإلى "معلومات الاستخبارات" المزيفة. وهو ما يشكل مخالفة سافرة لاتفاق الضمانات.

ولقد رفضنا مثل هذا الطلب غير القانوني الذي يشبه طلبات اللصوص وهذا هو السبب الأول الذي دفعها الى اتهامنا بما يسمى "عدم الامتثال لاتفاق الضمانات".

وثمة سبب آخر يقول بأننا رفضنا استقبال فريق التفتيش المخصص التابع للوكالة لثلاثة أشهر ريثما يتم تنفيذ الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار بعد إعلانه.

وهذا منطق عصابات يحيل الأسود أبيض والعكس. لقد دأبنا في الماضي على المناداة بحل جميع المشاكل في تنفيذ الاتفاق من خلال تفتيش مخصص وعن طريق التفاوض. إلا أن بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية رفضوا إمكانية حل المشاكل في تنفيذ الاتفاق من خلال تفتيش مخصص وتفاوض. وهم الذين قاموا بإعاقة سبيل التفتيش المخصص والتفاوض، فيما يحاولون فرض "تفتيش خاص" غير مبرر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ظل هذه الظروف غير الطبيعية فقد طرحنا من موقف الوفاء بالتزاماتنا في ظل اتفاق الضمانات لمدة ثلاثة أشهر، اقتراحا صريحا في ٣٠ آذار/مارس إجراء مفاوضات مع الوكالة الدولية في هذا الشأن.

ومع ذلك، تجاهل بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية اقتراحنا وردوا عليه بإصدار "قرار" لا مبرر له بشأن احالة مشكلتنا الى الأمم المتحدة.

إن هذا يتناقض مع المادة ٣ من الاتفاق التي تنص على التعاون في تنفيذه وكذلك المادة ثالثا (د) من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تدعو الى احترام سيادة البلد المعني. وهذا يوضح أن الولايات المتحدة وبعض موظفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية السائرين في ركابها، هم وليس غيرهم الذين جعلوا من المستحيل على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوفاء بالتزاماتها في ظل اتفاق الضمانات لمدة ثلاثة أشهر.

وعليه، فإن أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تملك مبررا قانونيا لكي تخلص الى "أنها ليست قادرة على التحقق من أنه لا يجري تحويل للمادة النووية الى أسلحة نووية أو الى أي أجهزة تفجير نووية أخرى". ومن ثم، فإن اعتماد "قرار" يقضي بإحالة المشكلة الى الأمم المتحدة بذريعة "عدم امتثال" جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنما يشكل انتهاكا خطيرا للاتفاق.

كل هذه الحقائق تثبت بوضوح أنه لا يوجد أساس علمي أو تقني أو قانوني لعرض "مشكلتنا النووية" على الأمم المتحدة واتهام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بـ "عدم الامتثال".

إن الذي لم يمتثل بالاتفاق ليس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولكنهم بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين يعملون بوحي من الولايات المتحدة.

ولا سبيل الى أن يتهرب بعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تبعة الانتهاك غير المسؤول للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو اتفاق الضمانات والمشاركة مع الولايات المتحدة في مخططها السياسي والعسكري لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبدلا من مناقشة "مشكلتنا النووية"، ينبغي للأمم المتحدة أن تستدعي للخاطر مكيدة الولايات المتحدة وبعض موظفي أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في استغلال النظام الأساسي للوكالة الدولية واتفاق الضمانات.

وليس لأحد الحق في أن يُفسر بصورة مغلوطة أو ينتهك المواد ذات الصلة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الاتفاق.

وينبغي لبعض موظفي أمانة الوكالة الدولية أن يتقيدوا بصرامة باتفاق الضمانات وبالنظام الأساسي للوكالة ولا يحطون من شأن أنفسهم فيصبحوا خدما للولايات المتحدة في مخططها المناهض لجمهورية

كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تُفتح جميع قواعدها العسكرية العادية واحدة تلو الأخرى من خلال طلب إجراء "تفتيش خاص".

ويتسق مع هذا موقفنا بالوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاق الضمانات وحل المشاكل الناجمة في هذا الشأن عن طريق المفاوضات.

إنني إذ أغتنم هذه الفرصة، فانما أعرب عن الأمل في أن تولى حكومات جميع البلدان والمنظمات الدولية والشعوب المحبة للسلم في جميع أنحاء العالم ممن يقدرون السلم والعدل، مؤازرتها وتضامنها مع الشعب الكوري في القضية العادلة التي تقضي بمواجهة وإحباط مؤامرات الولايات المتحدة والقوى التي تتبعها لخنق نظامنا الاشتراكي، وصولا إلى ازالة التهديد النووي من شبه الجزيرة الكورية وضمان السلم والأمن.

بيونغ يانغ ، ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣

- - - - -